

العمال الأميركيون يريدون مزيداً من المال وكثير من الأوروبيين يريدون مزيداً من وقت الراحة



نتائجها ككابوس اقتصادي وربما غير عملية اذا طبقت على نطاق واسع، حيث أن ساعات عمل أقل تعني استئجار مزيد من العمال وارتفاع كُلف إضافية مرفوضة. مع ذلك فإن تخفيض ساعات العمل في ألمانيا هذا الاسبوع، لايقارن مع تلك التجارب. إنها حصيلة مفاوضات بين شركات كبرى وعمال بأنفسهم، وخلافاً للتجارب السابقة، فهي لايسمح للعمال العمل ساعات اقل في حين يحافظون على معدل رواتبهم السابقة. بدلاً من ذلك، فإن الاحكام الجديدة ستسمح للمستخدمين العمل لمدة ٢٨ ساعة اسبوعيا على مدى سنتين، اذا رغبوا بفعل ذلك بغض النظر عن السبب. ولكن قد تكون هناك دوافع لذلك، بضمنها الرغبة بقضاء مزيد من الوقت مع أفراد العائلة أو الحاجة لتوفير رعاية لكبار السن من العائلة أو الأقارب. وفي الوقت الذي سيتقبل فيه كثير من المستخدمين تقليص ساعات العمل هذه بسعادة، فإن الاتفاقية ستسمح لهم أيضاً بالعمل ساعات أكثر، إذا كانت لهم رغبة بذلك.

تأمل الشركات المتأثرة في أن هذا الحل سيوفر مرونة لمتسببها، ولكن تضمن في الوقت نفسه، أيضاً بقاء الإنتاجية على نفس المعدل بدون تكاليف أعلى. حيث أن انتاجية العامل في ألمانيا مشهورة بكونها عالية. في النهاية، رغم ذلك، فإن الرغبة المدهشة للأوروبيين للكسب اقل مع مقدورهم بقضاء وقت راحة لفترة اطول قد يشكل تحدياً اقتصاديا كبيرا. ورغم أن اقتصاد ألمانيا الداخلي لايزال يشكل جزءاً مهماً يعول عليه في الازدهار الاقتصادي الحالي للبلاد.

عن صحيفة واشنطن بوست، بقلم: ريك نواك

ساعات عملهم فقط، فإنهم يبقون يتمتعون بنفس امتيازات الضمان الصحي التي تعمل على تقليص كلف معيشتهم بالمقارنة مع اقرانهم من العمال عبر الاطلسي في الولايات المتحدة. أنظمة أوروبا الضرائبية تعني أيضاً العمل لساعات اطول قد لاينتج عنها مزيد من الدخل، حيث ان الضرائب تزداد وفق نسبة الدخل. في حين فوائد العمل لساعات اطول الدخل. تبدو ضئيلة بالنسبة لكثيرين هنا في ألمانيا، بعض اضرار العمل لساعات أقل غالبا مايتم تغطيها من قبل الحكومة. وسائل تحقيق الفوائد بالنسبة للمواطنين الأكثر فقراً في ألمانيا يمكن أن تلبى جميع احتياجاتهم حتى لو كان معدل دخلهم اقل من اقرانهم في الولايات المتحدة، وذلك عن طريق توفير سكن ملائم لهم وفرص اكمال دراسة للأطفال الذين يقل دخل آبائهم عن معدلات معينة. ونتيجة لذلك، فإن العوائل ذات الدخل الأقل في أوروبا، هم بشكل عام افضل حالا من العوائل ذات الدخل المحدود في الولايات المتحدة.

بإمكان العمال أن يستفيدوا من مثل هذا اتفاقات بسبب النقص المنتشر بالأيادي العاملة في بلدان مثل ألمانيا أو أوروبا حيث يكون اصحاب الشركات يطلب لأصحاب المهارات من العمال. ويتوقع أن ألمانيا لوحدها ستعاني من نقص ٣ ملايين عامل ماهر لديها بحلول العام ٢٠٣٠.

اصحاب الشركات في اوروبا، تأملوا منذ فترة طويلة أيضا من أن تقليص ساعات العمل قد تعزز بالنهاية الانتاج خلال الوقت المتبقي، ولكن لغاية الآن، اغلب تجارب الشركات الحكومية فشلت في اختبار هذه النظرية أو اثبتت عدم البت بها. بينما عززت هذه التجارب الوضع المعيشي للعمال وكانت



عندما حقق اكبر اتحاد نقابي صناعي في اوربا وهو اتحاد، اي جي ميتال IGMetal ، الألماني للصناعات فوزاً ثميناً هذا الأسبوع مع ٧٠٠ شركة صناعية، أصبح بمقدور ٩٠٠ ألف عامل أن يحتفل بتحقيق ارتفاع بنسبة ٤,٣ ٪ بالأجر وتقليل ساعات العمل الاسبوعية بأجور وفقاً لساعات العمل.

أهم امتياز حققه العمال في ألمانيا هو حقهم بأن يقلصوا ساعات عملهم الاسبوعية مؤقتاً الى ٢٨ ساعة عمل، ورغم ذلك فإنهم سيتسلمون أجوراً عن الساعات التي يقضوها في العمل فقط. أي أن العمال بإمكانهم العمل ساعات أقل، إذا أرادوا ذلك مقابل أجر أقل. السؤال هو، هل هناك من يفضل أجور ساعات عمل أقل على ساعات عمل أطول وأعلى أجراً؟

يبدو أن الجواب المفاجئ في أوروبا سيكون على قدر كبير بكلمة "نعم". وهذا ما يتناقض بشكل صارخ على ما يطمح إليه العمال في الولايات المتحدة، حيث يعملون هناك ساعات أطول وأطول وأكثر من وظيفة لتلبية ما يحتاجوه من نفقات.

قد تبدو اتفاقية ساعات العمل الألمانية على انها تطور صغير بالنسبة للمراقبين خارج البلاد هذا الاسبوع، ولكن محللين يقولون، بأن الاتفاقية تشير إلى ما سيؤول إليه مستقبل العمل قريبا في ألمانيا وربما عبر اوروبا بأكملها. واستنادا لاستطلاعات أجريت مؤخراً في النمسا والمانيا وفرنسا ومناطق أخرى، فإن كثيراً من العمال المستخدمين في كل المجالات الحرفية يميلون طوعاً إلى مزيد من الليونة في ظروف العمل وأيام الراحة، أي بعبارة شاملة، تحقيق توازن افضل لظروف العمل، بدلاً من ظروف ساعات العمل الكاملة أو زيادة الأجر.

السبب في كون الأوروبيين يسعون لتحقيق هذا النوع من ظروف العمل المخففة، هو أن مخاوف حرمانهم من امتيازات حال تقليص ساعات العمل هي اقل مما هي موجودة في الولايات المتحدة، حيث أن العمال هناك يخاطرون بفقدانهم للعلاوات وتغطية أجور الضمان الصحي حال رفضهم شرط ساعات العمل الكاملة. أما بالنسبة للعمال الأوروبيين، فإن المنافع والامتيازات الاجتماعية غالباً ما تغطي من قبل حكوماتهم وليس من قبل الشركات الخاصة، ولهذا فإن امتيازات العمل لـ ٤٠ ساعة بالاسبوع تبدو أقل اغراء بالنسبة لهم.

عندما يقرر العمال الأوروبيون تنفيذ جزء من

السعوديون يستعدون للترحيب بالتغييرات الاجتماعية في بلدهم . . ولكن يتخوفون بأن يكون لذلك ثمن

في أحد مقاهي الطابق العلوي في مدينة جدة، جلسن هناك أربع شابات سعوديات يدخنَ أركيلة بنكهة التفاح ويشربن الشاي في وقت يقمن بالنظر بحماس عبر مواقع معارض بيع السيارات في السعودية .

قالت إحداهن وهي تعيد الهاتف لصديقتها "إنها سيارة ذات محرك بستة صمامات، لا تشغلي بالك بها، ابحتي عن غيرها في النت."

في الطاولة المقابلة رجلان يبدو عليهما الثراء، أدار أحدهما النظر على الآخر بدهشة وهما يسمعان هذا الحوار .

جوهري حتى الآن." ومضى الرشودي بقوله "بشكل عام، هناك تغييرات طال انتظارها جيدة مثل السماح للنساء بسياسة السيارة. ولكنني اعتقد بأن هذه الحريات هي ليست من اهتمامنا الرئيس في الوقت الحاضر. الكثير من السعوديين قلقون الآن بخصوص الاقتصاد."

ارتفع معدل البطالة في البلاد العام الماضي الى نسبة عالية بحدود ١٢,٨ ٪. واصدرت المملكة في الأول من كانون الثاني، النسخة الأولى من قانون ضريبة القيمة المضافة VAT التي أدخلته لأول مرة في تعاملاتها (بنسبة ٥ ٪) وبدأت أيضا بتقنين دعم اسعار الوقود.

ولهذا، بينما ستتمكن النساء خلال اشهر قليلة من الجلوس خلف مقود السيارة، سيكون ملء خزان السيارة بالوقود مكلفا كثيرا، ومن جانب آخر ليست هناك فرص عمل كافية للجميع.

يوسف الحلو ٢٥ عاماً، مواطن مصري عاش أغلب حياته في جدة، يقول "لقد دخل السعوديون ثوا إلى العالم الحقيقي، ما كانوا يعيشونه في السابق هو خيال."

الآخرين أن يقفوا بوجههم." ناشطة سعودية، كانت قد اعتقلت في عدة مناسبات، قالت في مقابلة مع الاندبندنت عبر تطبيق، لتليغرام، لكونها ممنوعة من الاتصال بأي صحافي أجنبي "كل شيء في هذه البلاد لايزال يرجع قراره للأعلى وليس للشعب دور فيه، لايزال نفس الناس هم المسؤولون. ولكن هناك شيء ما. ودائماً يكون هذا الشيء افضل من لا شيء."

عن صحيفة "الاندبندنت"

بقلم: بيثان مكيرنان

ترجمة / حامد أحمد

فيما بعد، تحدث رجل أعمال محلي بارز، للانديدنت، دون أن يكشف عن اسمه قائلاً "بالطبع أنه لشيء جميل أن تحصل المرأة على هذه الحريات، ولكن لا نتوقع أن يكون هذا الأمر سهلاً أبداً في المملكة."

وأضاف بقوله "هؤلاء النسوة سيتمكنن من سيطرة سيارة مقابل ثمن. عواثلهن وأباهن واشقاؤهن سيتملون ذلك ويكونون أفقر." مراقبون يقولون، بأن معدل صرف العملة الجالي في السعودية مستقر ولكنه هش.وبفضل مرسوم ملكي سيسمح للنساء بدءاً من حزيران سيطرة سيارة في مملكة إسلامية مُحافظة للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠.

هذه الحركة الرمزية جداً ستحدث ثقله في حياة النساء في بلد لايزال يتوجب على المرأة طلب موافقة رجل وصي لتلبية احتياجاتها ورغباتها الأساسية كحاجتها للسفر أو الدراسة أو فتح حساب مصرفي.

وقالت، فائزة ١٩ عاماً، عاملة مساعدة في محل البسة نسائية



إعلانات

إعلان

تقوم منظمة الإغاثة والتنمية الدولية وهي منظمة غير ربحية تعمل لخدمة المنكوبين في العالم بطرح عطاء تجهيز حاسبات إلى مكتب بغداد ويمكنكم الحصول على وثائق المناقصة في مكتب المنظمة في بغداد والكائن في المنصور مقابل السفارة الاماراتية. علماً ان تاريخ غلق العطاء يوم ٢٠١٨/٢/١٤ الساعة الثانية ظهراً. للاستفسار الاتصال على الرقم ٠٧٧٠٢٥٠٧٢٥٦.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

كل ميسوئى بالى سريه هوى هكبر ار دى لى لى لى

The Independent High Electoral Commission

اعلان

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

اصدر مجلس المفوضين قراره المرقم (7) للمحضر (11)الاعتيادي المؤرخ في 2017/12/26 والذي ينص على :

الموافقة على منح حزب (الاتحاد الإسلامي لتوكمان العراق (مكونات)) إجازة تأسيس رقم (153) لسنة 2017 استنادا لإحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (36) لسنة (2015) .

قراراً خاضعاً للطعن فيه من كل ذي مصلحة امام محكمة الموضوع وخلال 15 يوماً من تاريخ نشره .

مجلس المفوضين

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

كل ميسوئى بالى سريه هوى هكبر ار دى لى لى لى

The Independent High Electoral Commission

اعلان

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

اصدر مجلس المفوضين قراره المرقم (4) للمحضر (11)الاعتيادي المؤرخ في 2017/12/26 والذي ينص على :

الموافقة على منح حزب (الكوادر والنخب الوطنيةالمستقلة) إجازة تأسيس رقم (150) لسنة 2017 استنادا لإحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (36) لسنة (2015) .

قراراً خاضعاً للطعن فيه من كل ذي مصلحة امام محكمة الموضوع وخلال 15 يوماً من تاريخ نشره .

مجلس المفوضين